

## الجيش الليبي يشترط تحديد المجموعات الإرهابية في مؤتمر برلين

وقوف أطراف خارجية في صفوف الميليشيات المسلحة، حيث تمكن الجيش الأثني من استهداف مستودع لأسلحة تركية في مدينة مصراتة. وترأهن الميليشيات، ومن خلفها حكومة الوفاق التي يهيمن عليها الإسلاميون، على تحقيق انتصار عسكري يمكنها من التفاوض من موقع أفضل، حيث تترك أن المؤتمر سيكون حاسما في تحديد توجه المجتمع الدولي نحو حل الأزمة الليبية.



أحمد السماري  
لأنجاح لأي عملية  
سياسية دون القضاء  
على الإرهاب

وتضغط حكومة الوفاق عبر مواصلتها استهداف مواقع الجيش بهدف إجباره على العودة إلى مواقعه قبل تاريخ 4 أبريل، خاصة أنه نجح في تحقيق مكاسب ميدانية مهمة، فيما توقع الخبراء والمراقبون قرب حسم معركة تحرير طرابلس لصالحه.

وأمام خسائرها وترجعها في المعركة تستعد حكومة الوفاق بدعم أطراف الليبية لبدء معركة معها في الأيديولوجيا والمصالح الإستراتيجية. وسبق أن كشفت تقارير إعلامية تزويد أطراف خارجية، وتحديدًا تركيا وقطر، لحكومة الوفاق بالأسلحة والعتاد الحربي، حيث يعمل هذا المحور على حماية نفوذ تيار الإسلام السياسي في المنطقة وتحقيق أهدافه.

ورغم تكرار محاولات استهدافه، حقق الجيش الليبي تقدما في معركته ضد الإرهاب، وكشفت التطورات الميدانية الأخيرة تطورا إيجابيا في اتجاه القضاء على المسلحين الإرهابيين.

واستغل الجيش التحضيرية لمؤتمر برلين ليجدد تأكيد أنه لا حل سياسيا في الأفق دون التخلص من الميليشيات، خاصة في ظل غموض موقف المجتمع الدولي من توجيهات الجيش الليبي حول الأزمة الليبية.

وناقش سفير ألمانيا لدى ليبيا، أوليفر أوفيتشا، الخميس، مع أعضاء بمجلس النواب الليبي في مدينة طبرق (شرق)، مجريات المؤتمر. وفي تغريدة عبر تويتر قال أوفيتشا "اجتمعنا اجتماعا بناء مع أعضاء مجلس النواب في طبرق، ناقشنا خلاله عملية مؤتمر برلين الجارية".

وكان المبعوث الليبي غسان سلامة تحدث عن مؤتمر دولي بشأن ليبيا أعلنت برلين في ما بعد عزمها عن تنظيمه، يليه مؤتمر ليبي-ليبي.

الليبيون يتطلعون إلى الاحتفال بالذكرى  
الـ 68 لاستقلال في ميدان طرابلس

طرابلس - جدد الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر تمسكه بالحسم العسكري لإنهاء فوضى الميليشيات المسلحة في طرابلس، قبل انعقاد مؤتمر برلين الذي سيخصص لبحث الوضع في ليبيا.

وأصدرت القيادة العامة للجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، الأربعاء، بيانا حددت فيه موقفها من المؤتمر، الذي ستستضيفه العاصمة الألمانية الفترة المقبلة، وسيجمع الأطراف الدولية المؤثرة في الملف الليبي، بهدف إيجاد حل سياسي ينهي الصراع القائم في البلاد.

وأكد المتحدث باسم الجيش الوطني الليبي، اللواء أحمد السماري، في تصريحات صحافية أنه "لا مجال لنجاح أي عملية سياسية في البلاد، ما لم يتم القضاء على المجموعات الإرهابية، وتفكيك الميليشيات ونزع سلاحها".

وأضاف، بمناسبة الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر برلين، أن من الضروري أن يخرج مؤتمر برلين بـ"توصيف للمجموعات الإرهابية والأطراف الداعمة لها، فيما يراعي قرارات مجلس الأمن، خاصة ما يتعلق بالأطراف الداعمة للمجموعات الإرهابية".

وحذر بيان الجيش الليبي من أن الميليشيات الإجرامية تشكل عائقا أمام قيام الدولة والحل السياسي وإيجاد سلطة في طرابلس تمتلك إرادة سياسية لها أرضية دستورية.

وتابع البيان أنه "لا يخفى على أحد أن ما يقوده رئيس المجلس الرئاسي ليس إلا خليط من المجموعات الإرهابية والميليشيات المسلحة، فرضت نفسها بقوة السلاح، والتي ليس من المتصور أن تحارب أو تفكك نفسها".

وذكر البيان أن "أي مسار سياسي أو اقتصادي لن يكتب له النجاح ما لم يسبقه حسم المسار الأمني والعسكري، وفقا لأمس وقواعد تمكن من استعادة الدولة وقرارها السيادة، بعيدا عن سلطة المجموعات الإرهابية والميليشيات الإجرامية التي تحكم طرابلس الآن".

ويشير مراقبون إلى أن بيان الجيش الليبي يبعث رسائل جديدة إلى مؤتمر برلين، يؤكد من خلالها تمسكه بالحسم العسكري، في ظل استمرار حكومة الوفاق والميليشيات التي تقف وراءها في عرقلة واستهداف معركة تحرير طرابلس من الإرهاب، وهو ما كشفت عنه التطورات الميدانية الأخيرة.

وتمكن القيادة العامة للجيش الوطني الليبي من إسقاط طائرة إيطالية في مدينة تروينة، الأربعاء، في خطوة تفضح مساندة روما للميليشيات التي تقف وراء دعم حكومة الوفاق.

وطلب الجيش من روما توضيح سبب تواجد الطائرة داخل الأجواء الليبية، وإسقاط طائرة أجنبية ليس المناسبة الأولى التي يفضح فيها الجيش الليبي

## صراع غير معلن على عباءة مرشح السلطة للرئاسة في الجزائر

سجال متصاعد بين أركان المقربين من السلطة يربك تنظيم الانتخابات



حملة انتخابية أم حملة اعتقالات

حملة مماثلة وتحالف مع العصابة في 2017، لما كان رئيسا للوزراء وعمل على تطهير البلاد من الفساد والتلاعب بمقدرات البلاد وتوظيف النفوذ المالي والاقتصادي في إدارة دوليب الدولة".

ولفت إلى أن "النهار كانت قد التزمت ووقعت السبب الماضي، على ميثاق أخلاقيات الحملة الانتخابية للرئاسيات وستبقى ملتزمة به مع هذا المرشح وغيره"، وأكد على أن "لغة الإقصاء في إشارة إلى مجمع النهار المحسوب في وقت سابق على سعيد بوتفليقة، شقيق ومستشار الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة".

وما زالت الحملة الانتخابية الرئاسية تسير بوتيرة محتشمة، ولا شيء في الشارع يوحي بأن البلاد مقبلة على انتخابات رئاسية في منتصف الشهر الداخل، حيث عجزت مداومات المرشحين حتى على استغلال الفضاءات الدعائية المنصوبة في الشوارع والساحات، وحتى التجمعات الشعبية لهؤلاء تجري في ظروف صعبة بسبب تصعيد المحتجين لوتيرة رفض إجراء الانتخابات.

وعاشت العاصمة وعدد من المدن والمحافظات، الأربعاء، احتجاجات ومسيرات شعبية مفاجئة، تم على إثرها توقيف العشرات من الشبان والناشطين، وفيما تم إطلاق سراح غالبيتهم، جرى النطق بأحكام قضائية وصفت بـ"القاسية" على عدد منهم على مدار الأيام القليلة الماضية، كما هو الشأن للعديد من الناشطين في العاصمة وغيرها من المدن الجزائرية.

عليات بارون الخمر في الجزائر، خبر نشرته كل الصحف والقنوات والمواقع الإلكترونية، ولأسف الشديد لم يعد سرا يخفى".

وفاقت الحادثة تتنافى مع واحد من أبرز شعارات المرشح وهو "فصل المال عن السياسة".

وفاقت الحادثة المتعاقب التي تلاحق الرجل، علاوة على تصاعد الاحتجاجات الشعبية ضده وضد المرشحين الآخرين، وإمكانية تأثيرها على مساره السياسي، كون ثوب مرشح السلطة قد يسحب منه لصالح مرشح آخر، وأن دخول المجمع الإعلامي المذكور على الخط يؤكد أن المسألة لم تحسم بعد، نظرا لقربه من مراكز القرار سواء خلال نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، أو خلال مجيء السلطة الحالية.

وجاء ذلك في أعقاب استقالة مدير حملته المعلن عنه سابقا، الدبلوماسي عبدالله باعلي، لأسباب غير معلنة لكنها ربطت بخلافات بين الرجلين حول الملف الدبلوماسي خاصة العلاقات مع فرنسا، وحتى استخلافه بمحمد الأمين مساعد، لم يوفق فيه، بسبب ارتباط الرجل بالمنظومة السابقة.

وسبق لمساعدين أن شغل منصب مدير ديوان رئيس الوزراء المسجون عبدالمالك سلال، الأمر الذي عزز فرضية تجديد وجوه النظام القديم، عبر الانتخابات المرفوعة في الحراك الشعبي.

وأكد بيان مجمع النهار على أن "توقيف عمر عليات من طرف فضيلة الأبحاث للدرك الوطني، هو خبر تناولته بجدية مع الأخذ بعين الاعتبار حساسية الخبر وأثاره المباشرة على المرشح عبدالمجيد تبون". وتابع "توقيف عمر

وأن الحادثة تتنافى مع واحد من أبرز شعارات المرشح وهو "فصل المال عن السياسة".

وفاقت الحادثة المتعاقب التي تلاحق الرجل، علاوة على تصاعد الاحتجاجات الشعبية ضده وضد المرشحين الآخرين، وإمكانية تأثيرها على مساره السياسي، كون ثوب مرشح السلطة قد يسحب منه لصالح مرشح آخر، وأن دخول المجمع الإعلامي المذكور على الخط يؤكد أن المسألة لم تحسم بعد، نظرا لقربه من مراكز القرار سواء خلال نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، أو خلال مجيء السلطة الحالية.

وجاء ذلك في أعقاب استقالة مدير حملته المعلن عنه سابقا، الدبلوماسي عبدالله باعلي، لأسباب غير معلنة لكنها ربطت بخلافات بين الرجلين حول الملف الدبلوماسي خاصة العلاقات مع فرنسا، وحتى استخلافه بمحمد الأمين مساعد، لم يوفق فيه، بسبب ارتباط الرجل بالمنظومة السابقة.

وسبق لمساعدين أن شغل منصب مدير ديوان رئيس الوزراء المسجون عبدالمالك سلال، الأمر الذي عزز فرضية تجديد وجوه النظام القديم، عبر الانتخابات المرفوعة في الحراك الشعبي.

وأكد بيان مجمع النهار على أن "توقيف عمر عليات من طرف فضيلة الأبحاث للدرك الوطني، هو خبر تناولته بجدية مع الأخذ بعين الاعتبار حساسية الخبر وأثاره المباشرة على المرشح عبدالمجيد تبون". وتابع "توقيف عمر

لم تحسم السلطة الجزائرية مسألة دعمها لأحد المرشحين المقربين إليها في الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في ديسمبر القادم، ما جعل المرشحين الخمسة يخوضون صراعا غير معلن فيما بينهم عبر الحملات الانتخابية، لتقويض حظوظ منافسيهم وأملا في حشد دعم السلطة.

صابر بليدي

الجزائر - تصاعد السجال بين أركان السلطة الجزائرية في الأونة الأخيرة، بشكل يوحي بأن ثوب مرشح السلطة لم يستقر بعد على مرشح يعينه، وأن المجال ما زال مفتوحا بين المتنافسين الخمسة للانتخابات الرئاسية الجزائرية، الأمر الذي يبقى مسألة ترتيب الأوراق داخل معسكر السلطة عالق، لاسيما في ظل الحديث عن خطط بديلة في حال تمكن الشارع من إسقاط الاستحقاق الرئاسي.

ودخل المرشح المستقل للانتخابات الرئاسية الجزائرية عبدالمجيد تبون في سجال مع مجمع النهار الإعلامي الخاص (الذراع الإعلامية للسلطة)، بشكل يوحي بأن معسكر السلطة لم يحسم الخيار النهائي داخل أركانها حول المرشح الذي ستدعمه، وأن صراع خيارات لا يزال قائما مما سيصعب في وعاء المتعاقب السياسية والشعبية التي تواجه الاستحقاق.

وقررت مديرية حملة المرشح تبون إقصاء الفريق الصحفي التابع لمجمع النهار من تغطية أطوار الحملة الدعائية التي يخوضها المرشح، على خلفية ما أسمته بـ"تحامل المجمع على تبون والعمل على تشويه سمعته أمام الرأي العام، خاصة بعد إحالة رجل الأعمال المحسوب عليه عمر عليات، على السجن المؤقت بسبب شبهة الضلوع في قضايا فساد".

وجاء في بيان للمجمع الإعلامي أن "مديرية المرشح عبدالمجيد تبون، قررت إقصاء الطاقم الصحفي للمجمع من مرافقه لتغطية نشاطه الدعائي"، ووصفه بـ"التجريح والإتهامات الخطيرة"، وذلك على خلفية التطرق لأطوار محاكمة رجل الأعمال عمر عليات، وإحالته على السجن المؤقت بسبب شبهة الضلوع في ملفات فساد.

وجاء قرار القضاء القاضي بسجن رجل الأعمال المذكور، في ظرف جد حساس بالنسبة لمداد المرشح تبون، لتزامنه مع أطوار الحملة الانتخابية، حيث يتداول على نطاق واسع أن الرجل المختص في تجارة الخمر هو الممول الأساسي له، مما يجعله عرضة للتوظيف السياسي، ويقدم ورقة جديدة مجانية لمعارضي الانتخابات الرئاسية، لاسيما

## المعارضة تتهم الحكومة المغربية بالفشل في محاربة الفساد

محمد ماموني العلوي

لشهور. وهو ما اعتبره مراقبون بمثابة التساهل مع مهربي الأموال إلى الخارج. وعرضت هذه السياسات الائتلاف الحاكم إلى انتقادات بسبب سوء إدارته لملف الفساد، حيث اتهم حزب الأصالة والمعاصرة، رئيس الحكومة "بحماية الفساد والمفسدين".

وقال محمد أبودرار، النائب عن الحزب بالبرلمان المغربي، إن "حكومة الإسلاميين التي ركبت على موجة محاربة الفساد السياسي، للفوز الانتخابي بقيادة الحكومة، فشلت في محاربتها بل كرسته وكرسحت حتى الفساد الأخلاقي داخل صفوف الحزب الحاكم، واستعملت التحاليل لخدمة أجندات أجنبية".

وانتقد أبودرار الامتيازات غير المبررة، كما فضح ما أسماه "مساهمة الحكومة في انتشار ظاهرة الفساد بطرق احتيالية" واتهم العثماني ووزراءه بتزوير سياسة الربيع الاقتصادي، من خلال "توزيع رخص لاستخراج خيرات البلاد دون مراقبة، كرخص الصيد وخص النقل بكل أصنافه، دون قيمة مضافة".

من جهته طالب المجتمع المدني الحكومة بالتخلي بإرادة سياسية

صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، مستنكرًا أن "هذا التحول يواجه من طرف بعض المفسدين والظالمين الذين يريدون له ألا يستمر"، معتبرا بـ"وجود بعض المشاكل التي تتطلب تدخلا عاجلا لإصلاحها".

وبالعودة إلى مستجدات ملف الفساد، أشار إدريس جطو، رئيس المجلس



أداء حكومي مرتبك

وعند استقصاء رأي الخبراء أكد محمد براو، الخبير الدولي في الحكامة والمحاسبة ومكافحة الفساد، لـ"العرب"، أن "الترتيب المدني للمغرب على مستوى مؤشر الفساد يطرح سؤالاً رئيسيا بشأن مدى فعالية ونجاعة السياسات التي تم اتباعها في الماضي، وكذلك بشأن جدية الفاعل السياسي في محاربة الفساد في المغرب، فالإستراتيجية التي اتبعتها الدولة حتى الآن بطيئة وتقوم على التسامح، وتتجنب العقاب والرجز".

وتأسس البرنامج الانتخابي للعدالة والتنمية على شعار محاربة الفساد ومتابعة كل من يبث في حقه التلاعب بالمال العام، ومع ذلك انتقد محمد العلوي رئيس الجمعية المغربية لحماية المال العام، العجز الحكومي في التصدي للفساد والمفسدين وناهي المال العام، مشيرا إلى أن "تصريحات الحكومة في هذا الموضوع مجرد هروب إلى الأمام من تحمل المسؤولية والتعاطي السلبي مع نهب المال العام الذي تعرفه القطاعات الحكومية وغير الحكومية، وخاصة منه ذلك الذي صدرت بشأنه تقارير رسمية تثبت وجود اختلالات مالية ذات طبيعة جنائية".